مصطلح العامل عند السكاكي
(ت ـ 626 هـ)
من خلال مفتاح العلوم

أ. علي فراجي.
أستاذ مكلف بالدروس بكلية العلوم الإسلامية.
قسم اللغة والحضارة ـ جامعة الجزائر.

مقدمة:

المصطلح لفظ جيء به ليدل على ما اتفق عليه من طرف القوم. ويأخذ المصطلح أشكالا متنوعة بتنوع الموضوع، وعليه فيوجد لدينا مصطلحات للعلوم الدينية، وأخرى للعلوم الدنيوية، وثالثة للعلوم الأدبية مع فارق بينها ذلك أن العلوم الدينية التي تشتمل على أمور شرعية هي «موضوعات الشارع وحده لا يتصالح عليها بين الأقوام». [1] ببساطة لأنها ليست من وضعهم بل من وضع الله الواحد لا شريك له.

وإذا كان ذلك كذلك فإن الاصطلاح « هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان

المراد. ويستعمل الاصطلاح غالبا في العلم الذي تُحصل معلوماته بالنظر والاستدلال». [2]

إن علم النحو من العلوم التي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال، ذلك أن من أهم ما اتصف به من سمات قضية القياس الذي يعد «عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة. وهذه حقيقة من حقائق الاجتماع اللغوي التي تنبني عليها الاستعمالات اللغوية».[3] ومن هذه الاستعمالات «العامل» .

العامل كمصطلح نحوي هو تعلق الكلام بعضه ببعض حيث تؤثر الكلمة السابقة في اللاحقة تأثيرا ينشأ عنه تحقيق الغرض والمعنى المراد من عملية التخاطب.

نشأة العامل النحوي :

لقد أولى اللغويون دراسة العامل أهمية كبيرة سواء بإثباتها بأنها العمود الفقري للدرس النحوي، أو إنكارها تحت فرضيات متعددة. وقد أخذت هذه الدراسات تنمو وتتفرع على أيدي النحاة منذ نشأة فكرة إعراب القرآن على يدي أبي الأسود الدؤلي عن طريق نقط أواخر الكلمات فيه كما تؤكده أغلب الروايات. وفي اعتقادي أن عمل أبي الأسود الدؤلي هذا ـ أي إعراب القرآن ـ هو السبب المباشر في نشأة نظرية العامل. «وهو إنما وضع أول نقط يحرِّر حركات أواخر الكلمات في القرآن

الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله. وقد اتخذ لذلك كاتبا فطنا حاذقا من بني عبد القيس وقال له: إذا رأيتني قد فتحت شفتيَّ بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت شفتيَّ فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتيَّ فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غُنَّة (تنوينا) فاجعل مكان النقطة نقطتين».[4] هذه العملية هي التي تسمى في الاصطلاح اللغوي بإعراب القرآن. وفرق بين وضع نقط الإعراب، ووضع قواعده . «ولكن المنطقي هنا والموافق لطبائع الأشياء أن تثير نقطُ الإعراب التي وضعها أبو الأسود كلاما وملاحظات عما هو مرفوع وعما هو منصوب وعما هو مجرور. وذلك الكلام ليس من السهل أن نتبينه، ولا أن نحدده، فقد ضاعت كل الآثار المادية التي تنير أمامنا الطريق في هذا إلاّ أنه من المقطوع به أن هذه الملاحظات لم تتناول مسألة العامل، أو الأسباب التي أدت إلى الرفع أو النصب أو الجر».[5] وعندما تحدث د/ شوقي ضيف عن صنيع أبي الأسود الدؤلي لم ينسب إليه رسم علم النحو، كما تحدث في المقابل عن صنيع علي بن أبي طالب وأنه هو من وضع علم النحو استنادا للمقدمة التي رآها القفطي(المتوفى سنة 646هـ) في أيدي الوراقين بمصر وفيها جزء من أبواب النحو والتي «يجمعون على أنها مقدمة علي ابن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي».[6] ولكن شوقي ضيف يستبعد ذلك كون علي بن أبي طالب عاش ظروفا لا تسمح له منطقيا في التفكير في وضع علم النحو يقول: «وكأنه لم يكن مشغولا حين ذهب إلى العراق والكوفة بإعداد

الجيوش لحرب معاوية ولا كان مشغولا بحروب الخوارج، إنما كان مشغولا بالنحو ووضع رسومه وأصوله وفصوله. وطبائع الأشياء تنفي أن يكون قد وضع ذلك».[7]. وربما تسألني وتقول: وما علاقة علم النحو بالعامل؟ والجواب إن نظرية العامل هي قوام علم النحو، لأن هذا الأخير ـ علم النحو ـ مختص في دراسة العلاقات بين الكلمات في الجملة، وهذه العلاقات ينظر إليها من الناحية الأفقية لا العمودية حسب الدراسات الحديثة لعلم اللسان. ولكن ليس معنى هذا أن الناحية العمودية لا دخل لها في إنشاء هذه العلاقات، وإن أهميتها تكمن في التباين الموجود بين كلمات الجملة إن في النوع كتكوينها من فعل واسم كقولك: «جاء الإمام» أو اسم وما يشتق من الفعل كقولك: «الإمام واقف» أو حرف واسم كقولك: «الطالب في القسم».

وتظهر لك ضرورة هذا التباين عند ما تكون الكلمات نوعاً واحدا لا تباين فيها كقولك في المثال الأول السالف الذكر «جاء جاء» أو «الإمام الإمام» أو «الطالب في في» فإنك بعدم هذا التباين لا تحصل على معنى يحسن السكوت عنده.

ثم تسألني مرة أخرى، وهل هذه النظرة موجودة عند النحاة الأوائل؟ وأقول لك نعم ولكن ليس عند علي بن أبي طالب، ولا عند أبي الأسود الدؤلي ولكن نجد ذلك عند عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي، وكان ذلك في القرن الثاني الهجري عندما نكتشف ما كان بينه وبين الفرزدق، عندما خطّأه في بعض أشعاره. من ذلك قوله:

ـ وَعَضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يَدَعْ من المال إلا مُسْحتاً أو مجرَّفُ

«اعترضه، لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب لأنها معطوفة ـ كما يتبادر ـ على كلمة «مُسحتا» المنصوبة، أو بعبارة أدق لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه».[8]

فلولا النظرة الأفقية لابن أبي اسحق للتركيب، ثم اكتشاف أن ما بعد « أَوْ » يتبع ما قبلها في الإعراب ما خطأه، معنى ذلك أن «مجرف» متأثر بـ « يدع » بواسطة « أو» كما تأثرت «مسحتا» قبلها بـالفعل «يدع»، والتابع يتبع المتبوع في الإعراب.

هذه التخطئة إن دلت على شيء، فإنما تدل على دراية من ابن أبي إسحاق بالعامل وأثره في الكلام. كما خطأه في موضع آخر يصف رحلته إلى الشام في قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك « وسمعه مرة يصف رحلته إلى الشام في قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك على هذا النمط:

ـ مستقبلين شمالَ الشام تضربنا بحاصب كـنديف القطن منثـور

ـ على عمائمنا يلقى، وأرحلنـــا على زواحفَ تُزجى، مخُّها ريرِ

فقال له: أسأت إنما هو «مخُّها ريرُ» مشيرا بذلك إلى قياس النحو في هذا التعبير، لأنه يتألف من مبتدأ و خبر».[9].

هذه الملاحظات التي لاحظها عبد الله بن أبي اسحق على الفرزدق إن دلت على شيء فإنما تدل على أن أبا اسحق على دراية تامة بتعلق الكلمات بعضها ببعض أفقيا وبضرورة تباينها عموديا، حتى يكون للجملة معنى يحسن السكوت عنده.

إن تخطئة ابن أبي اسحق للفرزدق كانت مبنية على تعليل أو على سبب بحيث إننا نستطيع أن نعد مثل هذه الملاحظات إرهاصاتٍ لظهور نظرية العامل فيما بعد. هذه الملاحظات لم تقتصر على نحوي واحد بل كانت منهجية كل النحاة في ذلك الوقت، حيث نجدها عند عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة 149هـ، وكذلك عند أبي عمرو بن العلاء المتوفى سنة 145هـ. الذي قال فيه ابن جني: «حكى الأصمعيّ عن أبي عمرو قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة. أفتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظّروا، وتدربوا، وقاسوا، وتصرّفوا» (10).

كما هو معروف إن أوّل كتاب لغوي وصلنا هو «الكتاب» لسيبويه (المتوفى سنة 180هـ) ، فإننا نجد فيه كثيرا من المصطلحات اللغوية التي كان بدون شكٍّ قد نقلها عن أستاذيه الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة 175هـ) «الذي سمّى علامات الإعراب في الأسماء باسم الرفع والنصب و الخفض وسمى حركات المبنيات باسم الضم والفتح والكسر أما سكونهما فسماه الوقف، وسمى الكسرة غير المنونة في مثل «مررت بعبد الله» باسم الجر، كما سمى السكون الذي يقع في أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم الجزم». ويونس بن حبيب (المتوفى سنة 182هـ) الذي قال فيه القدماء: «كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرد بها». إذا كانت له أقيسة معنى ذلك كانت له تعليلات أي كانت له فكرة العامل.

ومع ذلك تبقى قضية نشوء المصطلح اللغوي صعبة التحديد، وفي اعتقادي أن المصطلح ينشأ في خط متواز مع العلم الذي ينتمي إليه ويخصه، إذ لكل علم مصطلحاته كما أشرت في المقدمة. وبما أن علم النحو متأخر في نشأته عن علوم كثير من بينها علم المنطق، فإن هذا الأخير قد ترك أثره في الدرس اللغوي، وبالتالي فلا عجب أن نجد بعض مصطلحاته فيه أي في الدرس اللغوي. وأخذا بمقولة التأثير والتأثر فإن لكل مصطلح أصول ومصادر.

وإني في هذا المقال أسلط الضوء على المصطلحات التي تقيم نظرية العامل عند أبي يعقوب يوسف السكاكي، الذي عاش حياته بين نهاية القرن الخامس الهجري وبداية القرن السادس الهجري، هذا من حيث الزمان. أما المكان فهو بلاد خوارزم التي لم يبرحها إلى منطقة أخرى. فيها ولد وفيها ترعرع واشتغل بالسكاكة ودرس على مشايخها بعد أن بلغ العقد الثالث من عمره حتى وفاته بها سنة 622هـ.

كانت خوارزم في وقته مدينة زاخرة بشتى العلوم؛ دينية وأدبية وطبيعية. فلا عجب أن يتأثر هذا الرجل بتلك السمات التي ميزت عصره، وأن يتميز بنظرة علمية طبعت علوم العربية التي فصّل فيها القول في كتابه " مفتاح العلوم" موظفا في ذلك كل معارفه خاصة تلك التي تخص علم الكلام والمنطق إلى جانب العلوم الشرعية. وبالتالي فلا عجب أن نرى في مؤلفه المشار إليه آنفا من المصطلحات ما له صلة بكل تلك العلوم وعلى رأسها المنطق.

أسس نظرية العامل عند السكاكي:

لعل أول نص وصلنا يتحدث عن العوامل هو قول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية، حيث يقول: «وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل ـ وليس شيء منها إلاَّ وهو يزول عنه ـ وبين ما يُبنى الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب».[11]

فالنص كما هو واضح يتحدث فيه سيبويه عن مجاري أواخر الكلم حين التركيب، فذكر علامات الإعراب والبناء، وعلاقة العامل بالإعراب والبناء.

أما في الإعراب فذكر العامل والأثر الذي تسبب فيه ـ أي العلامة ـ وهو قوله على سبيل المثال عن النصب «فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد» معنى ذلك يجب أن تقول: منصوب بكذا، وعلامة نصبه الفتحة، والحرف الذي عليه هذه العلامة الإعرابية، هو حرف الإعراب على حد قول سيبويه.

أما في البناء فتكتفي بذكر نوع البناء على آخر اللفظ كمرحلة أولى، وهي عملية وصفية ظاهرة، ثم تذكر أثر العامل فيه عن طريق الإعراب

المحلي، وهو كما ترى مجرد من حرف الإعراب. مثل قولك: «هُوَ مُجْتَهِدٌ» فهو مركب من وحدتين، الأولى من البناء «هو» والثانية من الإعراب «مجتهد» تقول في الأولى: «ضمير منفصل مبني على الفتح» وهذه هي العملية الوصفية، وهي المرحلة الأولى. ثم في المرحلة الثانية وتخص الإعراب تقول: في محل رفع مبتدأ، وتكون بذلك قد ذكرت أثر العامل فيه أي في الضمير المنفصل.

وعندما نبَّه ابن جني من أن الفاعل الحقيقي هو المتكلم في «باب في مقاييس العربية» فإنه لم ينكر بهذا التنبيه فكرة العامل كما يظن أو ظن البعض، ولكنه في اعتقادي يريد أن المتكلم هو الذي يتحكم في العوامل وليس العكس، حيث هو صاحب المعاني الموقورة في ذهنه. وعندما يريد إيصالها إلى الطرف الآخر، فهو الذي يختار الأسلوب المناسب والصيغة النحوية المناسبة، التي بدورها تحكمها قواعد معينة ومقررة، عليه بتوظيفها حتى يتسنى له أن يعرب عما في نفسه، وحتى كذلك يكون لخطابه معنى واضح في نفس المتلقي أو الطرف الآخر. «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ».[12]

لقد تناول السكاكي نظرية العامل في إطارها العام، على أنها الأساس الذي يقوم عليه علم النحو إذ يقول: « ضبط ما يفتقر إليه علم النحو: وهي أن تلك الهيئات التي يلزم رعايتها على تفاوتها بحسب المواضع

وجهة التقديم والتأخير، منحصرة بشهادة الاستقراء في أنها اختلاف كلم دون كلم اختلافا لا على نهج واحد، لاختلاف أشياء معهودة. فيظهر من هذا أن الغرض في هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة: القابل والفاعل والأثر. فلنضمنه ثلاثة أبواب، أحدهما في القابل وهو المسمى عند أصحابنا معربا، وثانيهما في الفاعل وهو المسمى عاملا، وثالثهم في الأثر وهو المسمى إعرابا. ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له من جهة اقتضاء للأثر فيه من حيث المناسبة، وبالفاعل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الأثر أو كان معه داعية له إلى ذلك، وإلاّ فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم».[13] والسكاكي في هذا متأثر بابن جني، لأنه حذا حذوه في هذه المسألة ألا وهي العامل المتكلم فهو مثله يرى أن العامل الحقيقي هو المتكلم.

لقد انطلق السكاكي في حديثه عن نظرية العامل من ضبط الهيئات وعلاقاتها ببعضها أثناء الكلام «لأن الكلام لا يستقيم، ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلاّ بمراعاة أحكام النحو التي هي، الإعراب والترتيب الخاص.»[14] وهذه العلاقة التي يحكمها الترتيب الخاص، الذي يكون بين العامل والمعمول، وذلك حسب المواضع، وجهة التقديم والتأخير. هذا الإطار الذي توجد فيه نظرية العامل عند السكاكي نجده عند علماء اللسان الوظيفيين، لأنهم يرون أن النحو يقوم أساسا على النظر في الوسائل التي بها يمكن وسم العلاقات الموجودة بين الهيئات في الكلام، وذلك بتحديدعلاقة كل

عنصر ببقية عناصر القول في الكلام وذلك بالاعتماد على مبدأي العلاقة والرتبة.

وهنا تظهر خبرة المتكلم في ترتيب هذه الوحدات في سياق القول، وربما هذا الذي ترجمه السكاكي بقوله: «وهي أن تلك الهيئات التي يلزم رعايتها، على تفاوتها بحسب المواضع وجهة التقديم والتأخير. منحصرة بشهادة الاستقراء في أنها اختلاف كلم دون كلم اختلافا لا على نهج واحد، لاختلاف أشياء معهودة».[15] إن ظاهرة الإعراب ونظرية العامل مرتبطان فيما بينهما ارتباطا قويا، إنهما وجهان لعملة واحدة هي علم النحو. والإعراب هو المحور الأساس الذي بُنيت عليه أهم أصول نحو اللغة العربية، « من العلوم الجليلة التي خُصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، و لا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولانعت من تأكيد...» [16] ولقد بدا أثر المنطق واضحا في طرح السكاكي لنظرية العامل حيث نجد أثر التقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته والتي مزج فيها النحو بالمنطق، ومن تلك التقسيمات التي سلف ذكرها: الفاعلية، والقابلية.

ولأن تغير الحركات في أواخر الكلمات التي يدخلها الإعراب لا يأتي بلا سبب، والسبب الأصل فيه أن يسبق الكلمة المعربة فسمى السابقَ فاعلا، ولم يسمه عاملا. «لأن العامل من يعمل على الدوام وإن قل،

والفاع لأعم منه» .[17] ولأن الفاعل عند السكاكي إلى جانب هذه العوامل، المتكلم كونه المحدِث له. والكلمات حين يضم بعضها إلى بعض ويحصل الائتلاف، يحصل التركيب ويسمى كلاما، وجملة. كقولك: «انطلق زيد» و «زيد منطلق» و «يا زيد». ويظهر لك من الجمل السالفة الذكر أن الائتلاف إنما يحصل بين الاسم والفعل، وبين الاسمين، وبين الاسم والحرف. ففي هذه الجمل لفظة «زيد» اختلف حكمها من جملة إلى أخرى: ففي الأولى هي «فاعل» وفي الثانية هي «مبتدأ» وفي الثالثة هي «منادى». هذا الاختلاف إنما حدث لاختلاف أشياء معهودة، وهذا بعد ما رأى أن الإعراب بالحركات عوارض للكلام تتغير بتبدل التركيب على نظام فيه شيء من الاطراد. ومنهم من عبر على هذه الظاهرة بقوله:«عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، فكانت العوامل».[18]

فالفعل عامل وهو عامل لفظي، والابتداء عامل وهو عامل معنوي، وحرف النداء عامل وهو عامل لفظي. وبهذا يكون السكاكي قد أحاط بالحدود العامة لكيفية البناء اللغوي، وذلك بتحديد الطرق في كيفية تعليق الكلم بعضها ببعض، وعليه ينبغي معرفة الوسائل التي تنشأ عنها اختلافات في البنية اللغوية، ومعرفتها إنما يكون بالإحاطة بنظرية العامل التي يجعلها العمود الفقري الذي يقوم عليه علم النحو حيث يقول: «فيظهر من هذا أن الغرض في هذا الفصل ـ علم النحو ـ إنما يحصل بضبط ثلاثة: القابل، والفاعل، والأثر».[19] أما القابل فهو الاسم المعرب،

والفاعل هو العامل، والأثر هو الإعراب. وإنما قال: قابل وفاعل وأثر، تأثرا بالمنطق الأرسطي.

1) القابل (المعرب)

لقد سمَّى السكاكي المعرب القابل وحدده كما يلي: «اعلم أن ليس كل كلمة معربة، بل في الكلم ما يعرب وفيها ما لا يعرب، ويسمى مبنيا. فلا بد من تمييز البعض عن البعض، ويتعين أحدهما بتعيين الآخر، والمبني أقرب إلى الضبط فلنعينه يتعين المعرب».[20] من خلال هذا التحديد تتضح لنا في البداية النزعة المنطقية في معالجة الموضوع، إذ كانت الانطلاقة من تمييز ما لا يعرب من ما لا يدخله الإعراب، لأنه أقرب إلى الضبط وكذلك الوصف الدقيق للكلم من حيث قابليتها الأثر (الإعراب) وهو بهذا التحديد يكون قد ضبط من الكلم المعرب بالأصالة وبالتقدير، فما ظهر فيها الأثر فهي المعربة بالأصالة، وما لم يظهر عليها الأثر لسبب خارج عنها فهي المعربة بالتقدير: الأولى نحو قولك: « جاء الولدُ.» و « رأيت الولدَ » و « سلمت » سلمت على الولدِ » و في الأخرى نحو قولك: « جاء صديقي» و « رأيت صديقي» و « سلمت على صديقي ». إن لفظة « صديقي » رغم جريانها في الظاهر على أثر واحد في الحالات الثلاثة، إلاّ أنها معربة. وعدم ظهور الأثر الإعرابي سببه اتصالها بالمضمر(ياء المتكلم)، وهو ليس من الكلمة، وهو كذلك سبب خارج عنها لأن حد الكلمة هو « القاف » وليس« الياء».

وما لا يظهر عليه الأثر الإعرابي لأنه لا يتحمله لسبب منه فهو المبني نحو قولك: « نجح هذا الولد » و « رأيت هذا الولد » و « مررت بهذا الولد» إن الكلمة « هذا » لم تقبل الأثر الإعرابي، لسبب في طبيعة الكلمة. يبقى أن نعرف أن من كلا النوعين:المعرب والمبني، يتشكل كلامنا الموضوع لمعنى.

كما نستنتج من التحديد السالف الذكر للقابل أن الأغلبية الساحقة للكلم في العربية معرب، وذو دلالة معجمية، وأما المبنية فإن أغلبها لا يدل على معنى معجمي لأنه منحصر في الكلم التي لها دلالة صرفية، كون لكل وحدة صرفية دلالة.

والقابل لا يشمل المبني، لأنه وببساطة غير قابل للأثر الإعرابي لعلة فيه؛ كونه فعل ماض، أو فعل أمر، أو مضمرا، أو مبهما. . . إلخ، من المبنيات.

وبهذه الكيفية باللجوء إلى طريقة الخلاف يعين السكاكي القابل، الذي يأتي منه النوع الفعلي والنوع الاسمي.

ثم ما هو القابل الذي يريد السكاكي من خلال التحديد السالف الذكر؟ إنه القابل الذي يتوفر فيه شرط الاقتضاء. « ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له من جهة اقتضاء للأثر فيه من حيث المناسبة.» [21] ويجدر بنا هنا أن نقف عند مصطلح «اقتضاء » وماذا يريد به السكاكي، خاصة وأنه ذكره هكذا عن طريق اسم المصدر الدال على الحدث مجردا من الزمن. هذا التجريد يدل على ما يتألف منه الاقتضاء

وهما المقتضِي وهو العامل الإعرابي والمقتضَى المعرب أما الأول فهو المؤثِّر والآخر هو المتأثِّر. مع أن «الاقتضاء يرد في اللغة بمعنى الطلب أو الاستيجاب أو الدلالة، والمقتضي هو الطالب للشيء». [22] وللاقتضاء مفهومان أحدهما لغوي والآخر نحوي. أما اللغوي فيكون في الأسماء التي إذا ما ذكرت ورد في ذهن السامع ما يستلزمها مثال ذلك «طالب»، فهو يقتضي أساتذة وعلم وجامعة. مع فارق بين اللزوم والاقتضاء، «وأما الاستلزام فهو عبارة عن امتناع الانفكاك فيمتنع فيه وجود الملزوم بدون اللازم، بخلاف الاقتضاء، فإنه يمكن وجود المقتضى بدون مقتضاه».[23]

أما النحوي فقد تحدث عنه السكاكي في تحديده لوجهي الإعراب، يقول: «ثم إن المعرب في قبوله الإعراب على وجهين: أحدهما: أن يكون بحيث لا يقبله إلاَّ بعد أن يكون غيره قد قبله، والثاني: أن لا يكون كذلك. والوجه الأول من النوع الاسمي خمسة أضرب تسمى التوابع وهي: صفة وعطف بيان ومعطوف بحرف وتأكيد وبدل ... والوجه الثاني من وجهي المعرب من النوع الاسمي تسعة عشر ضربا؛ ستة في الرفع... وأحد عشر في النصب... واثنان في الجر. ومن النوع الفعلي ثلاثة أضرب:

ما ارتفع وانتصب وانجزم، لغير العطف والتأكيد والبدل».[24] أو كما مثله ابن يعيش في شرح المفصل، وكما جاء عن د/ فخر الدين قباوة: «ففي مثل قول ابن يعيش: « ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان

مضروبا و مقتولا؟ ... وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولا، مما تقتضيه تلك الحاسة. فالبصر يقتضي مُبْصَراً، والشم يقتضي مشموماً، والسمع يقتضي مسموعاً. فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعوْل، مما تقتضيه تلك الحاسة.» يضاف إلى ذلك ما يكون من زمان ومكان وسبب وغاية وآلة ومصاحبة وبيان». [25]

وللحركة دور كبير في التمييز بين نوعي الاسمي، إذْ بها نميز بين المنصرف الذي يقبل الحركة مع التنوين، وغير المنصرف الذي لا يقبل الحركة مع التنوين، إضافة إلى هيئة الكلمة كونها ممنوعة من الصرف لعلة أو لعلتين. كما أن للحركات الإعرابية دورا في تحديد معاني الألفاظ داخل التركيب، لأنها الظواهر اللغوية التي تستند عليها البنية النحوية. «وتستند في اللغة العربية زيادة على الحركات الإعرابية التي تؤدي دورا مهما في تحديد معاني الكلمات داخل التركيب الذي ترد فيه».[26] وفي النهاية حاصل القابل عند السكاكي خمسة وعشرون نوعا، واحد يخص الفعل المضارع، والباقية من الأسماء. وأن القابل نوعان؛ نوع يقبل حركة العامل، ونوع لا يقبلها لعلة ليست منه، ولكنها تقدر في عقولنا على حرف الإعراب احتراما للعامل فيه، ولقوانين العملية التركيبية بين الكلم. وتبقى الصفة المشتركة بين النوعين، هي قبول الفاعل «العامل» والتأثر به إما ظاهرا أو غير ظاهر، هذا الأخير يكون مع الابتداء في التركيب الإسنادي الاسمي، نحو: « السماء صافية » والخلو في التركيب الإسنادي الفعلي الذي فعله مضارع نحو « ينمو الرضيع» ولكون المعرب

يقبل العامل ويتأثر به نعته السكاكي « بالقابل» وهو مصطلح في اعتقادي مرتبط بالوصف.

لم يدرج السكاكي في القابل بالأصالة من الأسماء المنصرفة « نائب الفاعل»، لأنه تناوله باعتبار الوظيفة في السياق، التي هي القيام بالفعل بالنيابة على وجه المجاز لا الحقيقة، وذلك لطبيعة الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، هذا في المرفوع. أما في المنصوب فقد جمع المفاعيل؛ المطلق، له، فيه، به. تحت عنوان واحد وهو المفعول، وذلك باعتبار العلاقة التي تربطها بالفعل من حيث الوقوع، والإخبار، ومن أجل ذلك لم يدرج معها المفعول معه، لأن العامل فيه عنده واو المعية وليس الفعل. يقول: «وضرب لا ينصب أينما وقع، بل ينصب في موضع ولا ينصب في آخر، ويجوز فيه الأمران في ثالث. وهو حرفان: «الواو» بمعنى «مع» و «إلاَّ» في الاستثناء. فإن الواو إذا تقدمها فعل أو معناه ولم يحسن حملها على العطف نصبت، كنحو: « ما صنعت وأباك» و « ما شأنك وعمرا». وإذا لم يتقدم ذلك لم تنصب نحو: « كيف أنت وزيد» فيمن لا يؤوله على: «كيف تكون أنت» وهم الأكثرون. وعلى مذهب القليل جاء: « ما أنا والسير في متلف» وإذا تقدم مع حسن العطف جاز الأمران وإن افتر العطف على الرجحان. هذا كله عند من لا يقصر النصب بالواو على السماع، ويسمى هذا المنصوب مفعولا معه.»[27] ومن أجل هذا أخرج السكاكي المفعول معه من زمرة المفاعيل الأخرى، وعليه كانت حصيلة القابل عند السكاكي خمسة وعشرين.

إن السكاكي في وصفه للقابل يعتمد طريقة التفريع القائمة على جملة من الثنائيات، وهي: القابل يتكون من ثنائية هي: معمول بالأصالة ومعمول بالتبعية « المعرب في قبوله الإعراب على وجهين، أحدهما أن يكون بحيث لا يقبله إلاَّ بعد أن يكون غيره قد قبله. و الثاني أن لا يكون كذلك».[28] المعمول بالأصالة يتكون من ثنائية هي: الفعل والاسم. « وأنه نوعان: نوع من الأسماء، وهو يختص بالرفع والنصب والجر، ونوع من الأفعال، وهو ما يختص بالرفع والنصب والجزم».[29]الاسم المعمول بالأصالة يتكون من ثنائية هي: منصرف وغير منصرف. «النوع الاسمي صنفان:

صنف يقبل الحركات مع التنوين، ويسمى منصرفا، وصنف لا يقبلها مع التنوين ويسمى غير منصرف».[30] ومن حصيلة التفريع نستنتج ما يلي:

ـ أن الاسم معمول بالأصالة، والفعل معمول بالشبه بالاسم ومتطفل عليه.

ـ الفاعل أصل في الرفع، والمفعول أصل في النصب، والمضاف إليه أصل في الجر. وهذه هي مدار الكلام، الكائن على ثلاثة معان: الفاعلية والمفعولية و الإضافة، ولكل علامته، وكلها وظائف نحوية تتوسط العامل والمعمول.

2) الفاعل (العامل)

القطب الثاني الذي ترتكز عليه نظرية العامل هو « العامل» ويسميه السكاكي «الفاعل»، كما يذكره بلفظ العامل. وفي تحديده يقول: «... وبالفاعل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الأثر أو كان معه داعية له إلى ذلك، وإلاّ فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم».[31] وقبل أن يحدد عمل الفاعل انطلق من نقطتين هامتين:

أما الأولى فهي ماهية الفاعل، وهو في هذا لم يخرج عمن سبقوه. حيث جعله مثلهم لفظيا ومعنويا، واللفظي يكون اسما أو فعلا أو حرفا، إنه في الجملة أربعة أنواع. «فينحصر العامل في أربعة أنواع كما ترى».[32] والأصل في العمل للأفعال دون الأسماء و الحروف، لأنه أقواها ومؤثر في غيره دوما بدون تقوية. «لأن المؤثر يلزم أن يكون أقوى من المتأثر، والفعل أقوى الأنواع من حيث المناسبة لكونه أكثر فائدة لدلالته على المصدر وعلى الزمان».[33] ونستنتج من هذا التحديد ما يلي:

1 ـ هناك قانون عام في طرق التعليق بين الكلم طبقا للأبواب النحوية يشكله أنواع الفاعل؛ السكاكي في هذه الفكرة متأثر بعبد القاهر الجرجاني، صاحب نظرية التعليق في النظم، ولكنه ـ السكاكي ـ ربط فكرة التعليق بدرجة التأثير والتأثر، التي تحدث بين الفعل والاسم وبينهما والحرف.

وبهذا يكون السكاكي قد سبق اللغويين المحدثين الذين يرون أن نحو اللغات يدرس طرق تأليف الكلمات في الجمل، ويضع طرائق

تركيبها، كما يحدد أبعادها من حيث المدلول الشكلي للوحدات اللغوية، الذي تتوقف عليه عمليات التركيب.

2ـ هذا التأليف يحدث بمضامة الكلمات بعضها إلى بعض، وفق ترتيب خاص فيحدث أن تؤثر الكلمة السابقة في اللاحقة، وتعلق هذه الأخيرة بالسابقة .

3 ـ هذا التأثير ليس على درجة واحدة من القوة، فهناك كلمات أقوى في التأثير من أخرى، وهذا راجع إلى تنوعها من جهة وتنوع التعليق من جهة أخرى،علما أن التعليق يكون على ثلاث طرق: فهناك تعليق اسم باسم، وتعليق فعل باسم، وتعليق حرف بهما.

والسكاكي إذ يسمي العامل فاعلا تأثرا بأصحاب المنطق،لأن المتكلم في الحقيقة هو من فعل الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، بواسطة أدوات هي العوامل، ويظهر هذا في قول أحدهم للآخرعند قوله: « زيدٌ منطلقٌ » بم رفعت زيدا؟ أي بم فعلت الرفع في «زيدٌ». فيكون الجواب، بالابتداء، أي بواسطة الابتداء المستعمل كأداة. أما الذي فعل فهو المتكلم، الذي كما يفعل الرفع، يفعل كذلك النصب والجر والجزم فهو ـ أي الفاعل ـ يتسم بالعموم .أما الابتداء، فهو العامل المعنوي الذي لا يعمل إلاّ الرفع في الأسماء. وبهذا نستنتج أن الفاعل أعم من العامل، ومصطلح الفاعل عند السكاكي مرتبط أشد الارتباط بالمتكلم، ويبرز دوره ـ أي المتكلم ـ جليا حين نضطر إلى تقدير العوامل في كثير من المواضع، لأنه هو الذي يجلب العامل المناسب لجمله حتى تكون

صحيحة وفق القواعد النحوية المقررة، لتأدية المعنى المراد. أما مصطلح العامل فهو مرتبط بالمعنى الوظيفي، من رفع ونصب وجر وجزم.

تناول السكاكي للفاعل كان مما عُرف عن المدرسة البصرية، لأنه متأثر بها إلى درجة أنه في كثير من المواقف يكني عنها بلفظة " أصحابنا". لكنه في حديثه عن الفاعل لم يذكر عدده كما فعل قبله عبد القاهر الجرجاني، وفي هذا إشارة منه إلى أننا أمام لغات ولكل لغة نظام عمل وهو قد آثر لغة الاتجاه البصري. وهو في هذا السلوك كسائر النحاة الذين سبقوه شعارهم في ذلك إنما قلت كذا، أخذا بلغة هذه أو بتلك القبيلة.

ينتقل السكاكي بعد تحديده وتعريفه لمصطلح الفاعل، إلى الحديث عن أنواعه: اللفظي الفعلي والحرفي والاسمي والمعنوي، والمنهجية المتبعة في حديثه عنه هي نفسها التي اعتمدها في حديثه عن مفهوم علم النحو وعن القابل بعده. لقد بنى مفهومه للفاعل على جملة من الثنائيات، كتلك التي بنى بها مفهومه لِلقابل. وهو في هذا يتميز بالدقة في تحديده للعناصر التي تكون فاعلا، كما كان تصنيفه للفاعل متسلسلا و محكما في التقسيم والتنظيم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أثر ثقافة وحضارة ونتيجة فكر وتعميق نظر وإحاطة فهم، وهو في هذا كله متأثر بما ورد في « العوامل المائة النحوية » لعبد القاهر الجرجاني لكنه أكثر تفصيلا وتوضيحا، بل وتطويرا لنظرية العامل وبالتالي مبتكرا.

من تلك الإضافات التي تراءت لي على سبيل المثال، تحديده للفاعل المعنوي فهو عنده ضربان: أما الأول «التزامي، وذلك أن تأخذ معنى فعل

من غير الفعل، لدلالة له عليه وأنه يرفع إذا كان المأخوذ منه جملة ظرفية ومعتمدة على أحد الأشياء الخمسة، كنحو: « هل في الدار أحد؟ »، «وما عندنا شيء» و﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾.[34] و « لقيته عليه جبة وشي » و « زيد له فرس هو الأعرف ».[35] والثاني ليس التزامي، وأنه «شيئان: أحدهما الابتداء وأنه يرفع المبتدأ والخبر».[36] هذا في الجملة الاسمية « وثانيهما صحة وقوع الفعل المضارع موقع الاسم فإنها ترفعه».[37] كما لم يجعل اهتمامه منصبا على أثر الفاعل في القابل من حيث الحركة الإعرابية فحسب، بل اهتم بدلالة الفاعل وما يحدثه في التركيب من أثر في المعنى بمضامة الكلمات بعضها إلى بعض وفي ترتيبها. وما إدراجه للاسم الفاعل الجزمَ في الفعل المضارع إلاّ دليل على ذلك، وهذا ما نراه في أسلوب الشرط. بيد أن عبد القاهر الجرجاني في كتابه « العوامل المائة » يجعل ما يجزم فعلين في خانة ما يجزم فعلا واحدا، ولا يخفى علينا أن الأولى ـ ما يجزم فعلين ـ أغلبها أسماء، والثانية كلها حروف.

وهذه في اعتقادي أن عبد القاهر الجرجاني كان اهتمامه منصبا على ما يحدث الحركة الإعرابية فقط في ما يخص الفاعل، وقد أضاف السكاكي لهذه الرؤية اهتمامه بالأدوات التي بها نفعل الجزم في الفعل المضارع والمسماة أسماء الشرط، والتي لها معاني غير المعاني التي في الحروف.

وقد رتب السكاكي الفاعل اللفظي ترتيبا منطقيا حسب درجة قوة العمل، فقدم الفاعل الفعلي كونه «أقوى الأنواع من حيث المناسبة لكونه

أكثر فائدة، لدلالته على المصدر وعلى الزمان. وعندهم في تقريرهم فيقدمون الفعل في باب العمل».[38] ثم الاسمي ثم الحرفي اللذان لا يعملان إلاّ بتقويتهما به.

أ) الفاعل اللفظي الفعلي:

الفعل يعمل الرفع والنصب فقط، وهو يعمل متقدما ومتأخرا، والأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وأن لا يخلو الفعل عنه. ولامتناع خلوه عن الفاعل، إذا بُني الفعل للمجهول أقيم المفعول به المنصوب مقام الفاعل « إذا ظفر به في الكلام، وإلاّ فالمجرور أو المفعول فيه أو المطلق على الخيرة، لكن يلزم وصف المطلق والمفعول فيه إذا كان مبهما استحسانا، هذا بعد الاحتراز عن المفعول الثاني في باب علمت أبدا وستحققه، والثالث في باب أعلمت، فإنه ليس غير ذلك».[39]

وقد تعرض السكاكي في ثنايا حديثه عن طريق عمل الفعل في جملته إلى ما يسمى في اللسانيات الحديثة بالبنية العميقة والسطحية بشكل واضح. إذْ نعت الفعل بأنه يرفع الفاعل مقدما ومؤخرا نحو: «ضرب زيدٌ غلامَهُ» و « ضرب غلامَهُ زيدٌ» وفي هذه الأخيرة تقدم المفعول به على الفاعل الذي خصه السكاكي بالتحديد التالي «والأصل فيه أن يلي الفعل. فإذا قُدّم عليه غيره كان في نية المؤخر، ومن ثمة جاز « ضرب غلامَه زيدٌ».[40] والحديث هنا عن الفاعل، ويجدر بنا هنا أن نتوقف قليلا عند قوله:

(كان في نية المتأخر) . ويقصد بالذكر المفعول به، وهذه إشارة واضحة منه إلى التفريق بين البنية السطحية والبنية العميقة بمفهوم اللسانيات الحديثة. أما السطحية فهي الكلام المنطوق، والذي تمثله الجملة الأصلية، ذات الترتيب الأصلي لعناصرها.

وأما البنية العميقة فهي الموجودة في ذهن المتكلم معنى، والذي مفاده: أن زيدا هو الضارب،والغلام هو المضروب، والحدث هو فعل الضرب.إذا فتقديم المضروب على الضارب لفظا، هو في نية المؤخر في الذهن عند قولك: « ضرب غلامَه زيدٌ» ومعنى هذا فإن جملة « ضرب غلامَه زيدٌ » متحولة عن جملة « ضرب زيدٌ غلامَه» وإلاّ كيف نفسر بقاء لفظ «زيدٌ» مرفوعا مقدما ومؤخرا، إن سبب بقائه مرفوعا في كلا الحالتين، هو أنه في البنية العميقة في ذهن المتكلم: زيدٌ قام بالفعل، والغلام وقع عليه فعل الفاعل، ولأن من مهام البنية العميقة أنها «تحدد الوظائف النحوية، وترتب عناصر الجملة».[41] وبمعنى آخر في نية المؤخر هو التقدير في العقل، والتقدير عند التحويليين هو البنية العميقة. ولا يظهر عمل الفعل إلاّ ضمن عملية الإسناد، الذي يعرفه السكاكي كالتالي: «تركيب كلمتين أوما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع. نحو: عرف زيدٌ».[42] لأن الفائدة إنما تحصل بالإسناد الذي لا بد له من طرفين؛ مسند ومسند إليه. ويقول عن الفعل وعلاقته بالفاعل: « لا يخلو الفعل عنه، ولهذا يُقدر في نحو « زيد ضرب» ضمير».[43] وللفعل مع الفاعل صور تمثلها القواعد التركيبية الخاصة للعلاقات النحوية التجريدية، ولا

تخلو منها كتب النحو في اللغة العربية. أما عمل الفعل ناصبا فهو متعدد، لأنه ينصب وجوها مختلفة من الأسماء، التي هي في اصطلاح النحاة «المنصوبات». هذه المنصوبات الثمانية كما جاءت عن السكاكي لها مواصفات، منها أنه يجوز تقديمها على الفعل والفاعل معا، إلاّ في باب التعجب. كذلك «ليس لهذه المنصوبات عند اجتماعها ترتيب على حد ملتزم إلاّ المفعولين في باب أعطيت وعلمت، فهما متى كانا ضميرين، فلكونهما ضميرين في اتصالهما إذا تفاوتا، حكاية وخطابا وغيبة، وهو الكثير، يجب تقديم المتكلم على غيره، كما يجب تأخير الغائب عن غيره، وفي انفصال أحدهما، وهو المختار في باب علمت، يجب تأخير المنفصل كيف كان».[44]وهذه المنصوبات كلها هي متعلقات الفعل « لأن حول الفعل تدور متعلقات، أو تسبح في مجاله لدلالته على الحدث، وهذه المتعلقات هي: من صدر عنه ومن عليه، وزمانه، ودرجته، ونوعه، والحال التي تم فيها، وعلته، وعدده»[45] والسكاكي إذ يجعل هذه الأصناف الثمانية معمولة للفعل لأنها متعلقة به، هذه العلاقة مبنية على فكرة الاقتضاء و المحورية. وربما كانت فكرة المحورية تلك هي أساس أساس نظرية العامل عند النحاة، فالمحور هو العامل وما يدور في فلكه معمول له، وبالتالي فالتعليق هو في حقيقته تفسير للعلاقات القائمة بين ما يتأثر بالفعل والفعل.

والفعل كما يعمل مظهرا يعمل مضمرا، ويكون الإضمار خاصا ببعض الأساليب المعروفة في باب علم النحو كالتحذير، والاختصاص،

والاشتغال. على حد قول أغلب النحاة. وإن كان النصب على الاشتغال غير مختار عند السكاكي، فعنده المختار في مثل هذا الأسلوب الرفع. لسبب منطقي وهو في حالة الرفع على أنه مبتدأ نكون قد استغنينا عن الإضمار المحوج إلى التفسير.يقول: « وكنحو قولهم فيما يضمر، شريطة أن يفسر إما بلفظه ومعناه نحو: « زيدا ضربته» أي «ضربت زيدا»، أو بمعناه نحو: « زيدا مررت به» أي «جزته» أو بلازم معناه نحو: «زيدا لقيت أخاه» أي «لا بسته» أو «ضربت غلامه» أي «أهنته»أو « أكرمت أخاه» أي سررته. وعلى ذا فقس، فيمن يترك المختار في هذه الأمثلة، وهو الرفع بالابتداء لعدم الحاجة معه إلى الإضمار المحوج إلى التفسير».[46]

ب) الفاعل اللفظي الحرفي:

الفاعل اللفظي الحرفي، يجعل السكاكي مرتبته بعد الفعلي وهذا الترتيب لم يكن اعتباطيا، بل لصفات في نفس العامل اللفظي الحرفي، من بينها أن الحرف عندما يعمل في الأسماء أو في الأفعال فإنه لا يُعتمد بخلاف الاسم، كذلك الحروف في عملها تقوى من الفعل وليس من الاسم. ومن حيث العدد فإن العامل اللفظي الحرفي أكثر عددا مماسواه، وأنه عند السكاكي يتفرع إلى خمسة وأربعين عاملا، وسر الأكثرية التي يتمتع بها هي أنه يتعلق بكل من الفعل والاسم، وكون الفعل أصل في العمل وأنه يعمل دون تقوية من الحرف والاسم، نجد الحروف المتعلقة به

أقل عددا من التي تتعلق بالاسم وقد أحصيتها تسعة حروف، مما يدل بطريقة أخرى قوة الفعل في العمل. بخلاف الاسم فإن الحروف المتعلقة به هي ستة وثلاثون حرفا، تسعة عشر حرفا منها تنحصر في معنى الإضافة وهي الجر بالحرف.

وربما ينفرد السكاكي عمن سبقه بتقسيمه إياها ـ أي الحروف ـ إلى حروف بسائط، وأخرى مركبة، والمركبة على ثلاثة أقسام ثنائية، وثلاثية، ورباعية. وهي من الحروف التي تعمل عملا واحدا «الحروف الجارة تسعة عشر وأنها لازمة للأسماء وهي نوعان، بسائط ومركبة».[47]

ومن النوع الذي يعمل عملا واحدا كذلك؛ حروف النداء وهي تعمل النصب وقد حصرها في ستة حروف، مضيفا إليها «إلاَّ» في أسلوب الاستثناء الذي تكون جملته تامة موجبة، و مع المفعول معه «واو المعية» فإنها تنصب كذلك الاسم. ومن أجل ذلك لم يدرج السكاكي المفعول معه مع المفاعيل الأخرى السالفة الذكر، لأن الذي يعمل فيه عنده «الواو» وليس الفعل. كما إليه البصريون في تفسير نصب المفعول معه، بأنه بتأثير من الفعل الذي قبل الواو. قال السيرافي: (مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل، لأنها بمعنى «مع»).[48]

نلاحظ من خلال طرح السكاكي للعامل اللفظي الحرفي، خاصية التقسيم الثنائي التي تميز به تحليله للمواضع التابعة لعلم النحو. وهذا التقسيم الثنائي هو كالتالي:

ـ العامل اللفظي الحرفي ينقسم إلى قسمين: قسم يعمل عملا واحدا، وقسم يعمل عملين.

والذي يعمل عملا واحدا، ينقسم إلى قسمين: قسم يعمل في الأسماء، وقسم يعمل في الأفعال. والعاملة في الأسماء تنقسم إلى قسمين: قسم عمله الجر، وقسم عمله النصب. وتنقسم الحروف التي عملها الجر كذلك إلى قسمين: قسم بسيط، وقسم مركب، والحروف التي تنتمي إلى القسم المركب تنقسم إلى ثلاث فئات؛ ثنائية، ثلاثية، ورباعية. أما القسم الذي عمله النصب فينقسم إلى فئتين؛ فئة تنصب أينما وقعت، وتسمى حروف النداء. وفئة أخرى لا تنصب أينما وقعت، بل تنصب في موضع ولا تنصب في آخر، ويجوز فيه الأمران في ثالث وهما حرفان: «واو المعية»، و«إلاَّ» في الاستثناء. وأما الذي يعمل في الأفعال، فينقسم إلى قسمين: قسم يعمل الجزم في الفعل المضارع، وقسم يعمل النصب في الفعل المضارع. أما الجازمة فهي قسمان: قسم يلزم الفعل المضارع، وهي أربعة: لم، لمَّا، لا الناهية، لام الأمر. وقسم يجري مجرى اللازم للمضارع، وهو «إن» للشرط والجزاء. والناصبة، وهي أربعة حروف: أن، لن، إذن، كي.وبحروف النصب ينهي السكاكي حديثه عن الحروف التي تعمل عملا واحدا.

ـ أما العامل اللفظي الحرفي الذي يعمل عملين، فينقسم إلى قسمين: قسم ينصب ثم يرفع وهي سبعة: إنَّ، أنَّ، لكنَّ، كأنَّ، ليت، لعل. «تسمى مشبهة بالأفعال؛ لانعقاد الشبهة بينها وبين الماضية منها، خصوصا بلزم

الأسماء وانفتاح الأواخر، وكونها على أكثر من حرفين يمد ذلك».[49]
والحرف السابع هو « لا النافية للجنس» « وهو ملحق « بأن» إلحاق النقيض بالنقيض مع اشتراكهما في الاختصاص بالاسم».[50]

أما القسم الآخر فهو يرفع ثم ينصب، وهم حرفان: « ما، و لا» للنفي في لغة أهل الحجاز «شبهوهما بـ « ليس» في النفي، والدخول على الاسم والخبر، فرفعوا بهما الاسم ونصبوا الخبر، حيث لم يقدموا الخبر على الاسم، ولا نقضوا النفي بـ « إلاّ أو لكن» ولزيادة شبه «ما» بـ « ليس» لكونه لنفي الحال أعملوه في المنكر، والمعرف، ولم يعملوا «إلاّ» في المنكر» .[51]

ج) الفاعل اللفظي الاسمي:

أما النوع الثالث من الفاعل اللفظي فهو الاسم، ويحصره في تسعة أنواع وهي: المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم الفعل، الصفة المشبهة، أفعل التفضيل، الاسم المبهم، الاسم المضاف، أسماء الاستفهام.

وهذا النوع يعمل الرفع والنصب والجر والجزم. أما الرفع والنصب فللمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الفعل؛ لأنها تعمل عمل فعلها الذي اشتقت منه، ولأن الفعل ليس له إلاّ الرفع والنصب فكذلك هي، وأفعل التفضيل لا ينصب مفعولا به البتة «لأن بناءه من باب أفعال الطبائع».[52] والتمييز

عند السكاكي غير منصوب بهذه الستة السالفة الذكر، ومعنى هذا فهو غير منصوب بفعلها الذي اشتقت منه كذلك. يقول: «أما الرفع والنصب فلما يرتفع عن الفعل وينصب عنه ليس إلاّ، وإنهما لا يكونان إلاّ للمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الفعل. سوى نصب التمييز فهو غير مقصور على ما ذكر».[53] وهذه الأسماء الفاعلة تعمل عمل فعلها بشروط معينة . أما المصدر فيشترط ألاّ يُقدم شيء مما يدور في فلكه عليه «كما لا يصح تقديم منصوبه على مرفوع تقديرا في الضمائر من نحو: ضربتك، أو إياك وهو المختار».[54] أما اسم الفاعل فهو يعمل عمل فعله المبني للمعلوم إذا كان على أحد زماني ما يجري هو عليه؛ أي اسم الفاعل.

«وهو المضارع دون المضي أو الاستمرار عندنا. وكان مع ذلك معتمدا على موصوف أو مبتدأ، أو ذي حال، أو حرف نفي، أو حرف استفهام».[55] أما اسم المفعول فهو يعمل بنفس الشروط التي يعمل بها اسم الفاعل إلاّ انه يعمل عمل فعله المبني للمجهول.والصفة المشبهة كذلك تعمل عمل فعلها الذي اشتقت منه، شريطة أن تكون معتمدة كذلك كاعتماد اسم الفاعل.أما أفعل التفضيل وكون بنائه من باب أفعال الطبائع فهو لا يتعدى، وبالتالي فلا ينصب مفعولا به بل يرفع المظهر دون المضمر. «وفي رفعه للمظهر دون المضمر للأكثر منع».[56] ويكون استعماله إما معرفة باللام، وإما مضافا، وإما مصحوبا بـ «من». ولكل حالة ضوابط لا تخلو منها كتب النحو.

أما اسم الفعل « في باب الرفع والنصب شأن مسماه، وتقديم المرفوع على الرافع في جميع ذلك ممتنع، وكذا حذفه، اللهم إلاّ عند المصدر كقوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[57]. »[58]

أمّا ما ينصب تمييز الذات عند السكاكي هو كل اسم يكون محلا للإبهام، لأن التمييز متعلق به ويدور في فلكه، وبالتالي فهو معمول له ويسمى العامل فيه الاسم المبهم، ولا يجوز تقديم المنصوب عليه نحو: «عندي درهما عشرون». « وتقديم المنصوب هنا على الناصب ممتنع».[59] إلاّ أن بعض اللغويين يرون في المثال السالف الذكر أن «درهما» منصوب بالعامل اللغوي؛ الذي اصطلح عليه «نحاة الكوفة بـ «الخلاف» وفي مواضع «الصرف».[60] وأما الجر، فلما يضاف هو إليه كنحو:

«غلام زيد»، و «خاتم فضة»، و«ضارب عمرو»، و «حسن الوجه».[61] والإضافة نوعان: لفظية و معنوية. أما اللفظية فهي إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل في معنى الزيادة. « وهي لا تفيد زيادة فائدة على فصلها معنى، لكن المطلوب منها التخفيف في اللفظ: وهو حذف ما يحذف لها من التنوين، ونوني التثنية والجمع».[62] والمعنوية وهي التي في الأمر العام تكون بمعنى « من» مثل: « اشتريت خاتم فضة» «وعلامتها صحة إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف الذي لا يجانسه في اللفظ بالموضع الواحد».[63] وتفسير ذلك عند السكاكي كالتالي: « وقولي لا يجانسه، احتراز عن نحو: «غلام غلام زيد»، وقولي

بالموضع الواحد احتراز عن نحو: «غلام زيد» إذا اتفق أن يكون اسم الغلام زيدا».[64] وتكون الإضافة المعنوية كذلك بمعنى«اللام» التي لا تحمل معنى « في» مثل «ثوب رجل» وفي الإضافة المعنوية إذا كان المضاف إليه نكرة، أفادت تخصيصا، وإلاّ فإنها تفيد التعريف. «أما الجزم، فللفعل إذا أفاد فيه معنى الشرط والجزاء».[65] وذلك عن طريق أسماء الشرط لأنها تفيد في جملتها معنى فعل الشرط وجوابه، والأسماء التي تفيد ذلك لا تخلو منها كتب النحو. فيكون الفعل مجزوما بها، وكما يكون الجزم ظاهرا يكون غير ذلك.

1) الفاعل المعنوي:

الفاعل المعنوي عند السكاكي صنفان، صنف التزامي والآخر غير التزامي. أما الالتزامي فضابطه «أن تأخذ معنى فعل من غير الفعل؛ لدلالة له عليه، وأنه يرفع أذا كان المأخوذ منه جملة ظرفية ومعتمدة».[66] والاعتماد يكون إما على النفي مثل: «ما + عندنا شيء» أو على الاستفهام مثل: «هل في الدار أحد» . أما إذا كانت الجملة الظرفية غير معتمدة، أو لم يكن المأخوذ منه جملة ظرفية لم يصلح هذا الفاعل «إلاّ لنصب المفعول المطلق، أو ما يقوم مقامه كنحو: عليّ لفلان ألف درهم عرفا».[67] وكما يصلح لنصب الفعول المطلق يصلح كذلك لنصب المفعول فيه نحو: « في العجلة الندامة أبد» وكذلك يصلح لنصب الحال كقوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[68] وكقولك للآخرين

«مالكم نياما» «ولا ينصب إلاّ وهو متقدم على المعمول في الأقوى».[69] أما الذي هو ليس بالتزامي فيكون في الابتداء؛ وهو عنده يرفع المبتدأ و الخبر. «اعلم أن المعنى العامل، فيما عرفته، عند سيبويه ومن تابعه من الأئمة شيئان: أحدهما الابتداء، وأنه يرفع المبتدأ والخبر... وثانيهما: صحة وقوع الفعل المضارع موقع الاسم، فإنها ترفعه».[70] والابتداء معناه تجريد الاسم عن العوامل اللفظية، التي بدونها يبقى أول أحواله الابتداء. «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصبُ والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلاّ أن تدعَه».[71] والعوامل اللفظية قد تكون الفعل التام أو الناقص في «كان» وأخواتها أو «إنَّ» وأخواتها وتجريد الاسم عن هذه العوامل يكون لأجل الإسناد، أين تتحقق لنا الصيغة الاسنادية؛ المسند إليه وهو المبتدأ، والمسند وهو الخبر. « فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة».[72] وإذا كان ذلك كذلك، فإن الابتداء بهذا المنطق يعتبر «الصفر».

والقسم الثاني من العامل المعنوي عند السكاكي « صحة وقوع الفعل المضارع موقع الاسم، فإنها ترفعه».[73] والضمير في «ترفعه» عائد إلى الصحة لأنها السبب. وسمي مضارعا لمضارعته الاسم في صفة الإعراب وذلك من ثلاثة أوجه: أما الأول: فإنه يكون شائعا ثم يختص بحروف تدخل عليه مثل «سوف» التي تخصصه للاستقبال. نحو قولك:

«يخرج» / «سوف يخرج». ونظير هذا في الاسم كقولك: «أستاذ» فيصلح لجميع الأساتذة، فإذا قلت: الأستاذ. اختص بعد شياعه. «فلم اختص بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه».[74] « والوجه الثاني: أنه تدخله لام الابتداء، تقول: «إن زيدا ليقوم» كما تقول: «إن زيدا لقائم»، فلما دخلت عليه لامُ الابتداء كما تدخل على الاسم دلّ على مشابهة بينهما».[75]

« والوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك: «يضْـرب» على وزن « ضارِب» في حركته وسكونه».[76] وكما أن الاسم يعمل فيه الابتداء الذي هو التجريد من العوامل اللفظية، مثل«كان» وأخواتها و «إن» وأخواتها. فكذلك الفعل المضارع يعمل فيه الخلو وهو عامل معنوي أيضا.

«واعلم أنه لا يجتمع عاملان لفظي ومعنوي إلاّ ويظهر عمل اللفظي، ويقدر عمل المعنوي، كنحو: «بحسبك عمر»، و «هل من أحد قائم» ولا لفظيان إلاّ ويظهر عمل الأقرب لا محالة عندنا، كنحو: «ليس زيد بقائم» و « ما جاءني من رجل»، و «أكرمني وأكرمت زيدا».[77] أي أنه متى اجتمع عاملان لفظي ومعنوي في جملة واحدة، فإننا نظهر عمل الفاعل اللفظي ثم نقدر عمل الفاعل المعنوي، ففي قولك: « هل من أحد قائم» الشاهد فيه « من أحدٍ» نقول:

أحدٍ: اسم مجرور لفظا ـ أي أننا أظهرنا عمل الفاعل اللفظي ـ مرفوع محلا على أنه مبتدأ ـ أي أننا قدرنا عمل الفاعل المعنوي الذي هو

الابتداء ـ وفي جواب لسؤال سائل. بم رفعت «أحد» ؟ الجواب: بتقدير الفاعل المعنوي الابتداء. أما إذا اجتمع فاعلان لفظيان في جملة واحدة، فيظهر عمل الأقرب إلى المعمول. ففي قولك: « ليس زيدٌ بقائمٍ» الأصل فيه « ليس زيدٌ قائماً» ولكننا بإعمال الفاعل اللفظي الذي هو حرف الجر «الباء» فيكون «قائم» مجرور به لفظا. لأنه ـ أي الباء ـ أقرب إليه ـ أي قائم ـ من ليس؛ الذي عمله الدخول على الجملة الاسمية فيرفع الأول فيكون اسما له، وينصب الثاني ويكون خبرا له. وكذا «رجل» في المثال الثاني عمل فيه حرف الجر المتصل به. وكان حقه الرفع بالفعل «جاء». وكذلك «زيدا» مفعول «لأكرمتُ» المتصل به، عوض الرفع على الفاعلية للفعل الأول «أكرمني».

3) الأثر: (الإعراب)

لمصطلح الإعراب دلالات، فمنه ما يدل على البيان، ومنه م يدل على التغيير، ومنه ما يدل على التحسين « يقال: أعرب عن حاجته: إذا أبان عنها، وعربت معدة الفصيل: إذا تغيرت لفساد، وامرأة عروب: أي متحببة، وجارية عروب: أي حسناء».[78]

أما في الاصطلاح فهو يكون على أقوال متنوعة منها: بأنه لفظي، ومنها بأنه معنوي. أما على الأول « فهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في أخر الكلمة أو ما ينزل منزلته، وبأنه معنوي هو تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، وعليه أكثر

المتأخرين». [79] لغرض الفهم و الإفهام والبيان والتبيين، وبهذا المفهوم فهو يكمن في الكلام المنطوق الذي نطقت به العرب ومعلوم« فإن للأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول فتحكم لكل واحد منها بما يستحقه وإن كانت لا توجد إلاّ مجتمعة».[80] هذا الكلام المنطوق يجري في محورين: أفقي صرفي، وعمودي تركيبي، وهذا من مميزات اللغة العربية، ويراعى في المحورين ما توجبه مرتبة كل كلمة في السياق بما يوجبه المعقول، والمعاني المعربة التي هي في النفس.

وإذا كان ذلك كذلك فالإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام القائم على الاختلاف ولا يظهر إلاّ من خلال السياق؛ لأن الجملة التي تجري على نمط واحد من الكلم لا تعد في سلك الكلام المعرب، نحو قولك: «الرجل الرجل.» أو «صادق صادق» ولأننا وببساطة لم نحترم قوانين التعليق التي ترتكز على مبدأ الاختلاف. ولكن عند احترام ذلك ونقول: «الرجل صادق.» نكون قد بينَّا ووضَّحنا المراد، وهذا بفضل مبدا الاختلاف الذي تحكمه قواعد المحورين الأفقي والعمودي،فحدث الإعراب.

وعليه فإننا نستنتج من هذا «أن نظام اللغة العربية من حيث نظام الكلمات داخل التراكيب اللغوية نظام مقيّد غير حر».[81] والخروج عن هذا النظام لا يكون إلاّ لأسباب يحركمها المقام. لأن «التصرف الأفقي في الجملة العربية محكوم بقوانين وقواعد صارمة، فيها من الوجوب

أحيانا، ما فيها من الجواز. فكل شيء يجري داخل الجملة العربية وفق نظام دقيق يمكن في ضوئه أن تتعدّد الأساليب وتتكاثر الأنماط اللغوية، ويكون للدلالة المطلوبة من التركيب المعين الدور البارز في تحديد طبيعته ونسجه. فلا يتقدم الخبر على المبتدأ إلاّ في شروط محددة، ولا يتقدم المفعول على الفاعل إلاّ لأغراض دلالية معينة، وكذلك الحال في تقديم الاسم على الفعل، أو تقديم الفعل على الاسم، أو الحال على صاحبه أوغير ذلك»[82] و من الإعراب ما يدل على«ما يعتور الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة لها بحركات تباين بين المعاني المتكافئة التي لولاها لجُهل أصل الإفادة». [83] والسكاكي عندما تحدث عن الإعراب، تحدث عنه بهذا المفهوم الذي ينص على موصوفية آخر تلك الكلمة بحركة أو سكون بسبب العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، ويسميه في كتابه «مفتاح العلوم» «الأثر» وكان سيبويه قبله قد سماه في مصنفه «الكتاب» «مجاري أواخر الكلم».

وإني أتحدث عن الإعراب بالمفهوم الثاني السالف الذكر، الدال على مصطلح التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلم، بتغير العوامل الداخلة عليه، حتى تتم المعادلة التي تشكل نظرية العامل عند السكاكي.

لقد السكاكي تحدث عن الإعراب بمفهومه الخاص، وسماه «الأثر» وتحدث عنه من جانب الظهور وعدمه في البداية، كونه أثرا وأنه يتفاوت بحسب تفاوت القابل، مبتدئا بالمعرب الذي يعرب بحركات أصلية ظاهرة أو مقدرة، ثم ينتقل إلى المعرب الذي تنوب فيه الحروف عن

الحركات، أو ما يعرب بحركات فرعية وذلك في الأسماء: كالمثنى والجمع السالم والأسماء الستة والممنوع من الصرف. وفي الأفعال: كالفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم والأفعال الخمسة.

ولعل مصطلح الأثر الذي جاءت به الدراسات اللغوية الحديثة عن طريق اللغوي الأمريكي «نعوم تشومسكي» كان من تأثير أبي يعقوب يوسف السكاكي، إلاّ أن تشومسكي وظفه على مستوى الجمل في حين وظفه السكاكي في الحركات الأصلية والفرعية وكان ذلك على مستوى الهيئات. هذه الحركات الأصلية؛ والتي هي: الضمة والفتحة والكسرة، وما ينوب عنها من علامات فرعية هي التي تشكل ما يسمى بالأثر عند السكاكي، وكذلك عند غيره من اللغويين العرب. فالضمة « وهي علامة الإسناد، أي أن لكل مسند إليه أو مخبر عنه أو محكوم عليه فعلامته الضمة، أو ما ينوب عنها من واو أو ألف».[84] وثبوت النون في الأفعال الخمسة تعتبر هي الأخرى علامة الإسناد. والفتحة لا تختص بفصيلة معينة من الأسماء، ولا بمعنى من معاني الإعراب، فهي تأتي مع المفعولات جميعا، ومع المنادى و الحال والتمييز، والتي هي ليست من المفعولات، لكنها متأثرة بالفعل، ويؤثر هو فيها، وبالتالي فهي علامة إعرابية يجلبها الفعل المتعدي أو ما يقوم مقامه، كالنواسخ والحروف المشبهة بالفعل وحروف النداء. وإلاّ فالذي يجلبها هو العامل اللغوي. «الذي تشبث به مؤسسو النحو الكوفي ومن احتذى حذوهم، فسموه الخلاف في مواضع، والصرف في مواضع أخرى ليفسروا به حالات

إعرابية متعددة».[85] وبه فسروا النصب في المستثنى بـ «إلاّ» وكذلك التمييز في قولك: «عندي عشرون درهما». أما ما ينوب عن الفتحة في الأسماء، فهي الألف والياء والكسرة. وذلك في المثنى والجمع السالم والأسماء الستة والممنوع من الصرف. وفي الأفعال الخمسة حذف النون. «أما الكسرة وهي علامة الإضافة، أي إن كل مضاف إليه تكون علامته الكسرة أو ما ينوب عنها وهو الياء سواء أكان ما أضيف إليه اسما أو فعلا، فإضافة الاسم تكون مباشرة، وإضافة الفعل تكون بواسطة حرف الجر. فقولنا: «مررت بالصديق»، أضفت فيه المرور إلى الصديق بواسطة حرف الجر. وقولي: « قرأت أشعار الجاهلين» أضفت فيه الأشعار إلى الجاهلين بغير واسطة وهذه قاعدة مطردة لا استثناء فيها».[86]

وهناك ما تكون علامته فرعية مقدرة، وذلك في الفعل المضارع المؤكد توكيدا غير مباشر، فإنه يُرفع وعلامته نون محذوفة نقدرها في عقولنا و السبب توالي الأمثال والمتمثل في حرف النون على أنه علامة فرعية عوضت الضمة. وكذلك في جمع المذكر السالم في حالة في حالة الرفع شريطة أن يكون مضافا إلى ياء المتكلم، فإنه يُرفع وعلامته واو محذوفة نقدرها في عقولنا، والسبب صرفي وهو القلب والإدغام.

«السكون ضد الحركة، ومحله محلها وهو العضو، إذ لا تقوم الحركة والسكون إلا بجسم أو جوهر... والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي ينقطع فتسميه جزما. اعتبارا بالصوت وانجزامه وتسميه سكونا

اعتبارا بالعضو الساكن». [87] إذا السكون من صفة العضو، والجزم من صفة الصوت، وعند السكاكي اعتبار أواخر الكلم ساكنة راجعة لخفة السكون بشهادة الحس، وكون الخفة مطلوبة بشهادة العرف.

والسكون كذلك أقرب حصولا لتوقفه على اعتبار واحد وهو جنسه، دون الحركة لتوقفها على اعتبارين جنسها ونوعها، والسكون في اللفظ اختصار فإذا منع عنه مانع ترك إلى الحركة، كلزوم الجمع بين ساكنين نحو: «حَيْثُ» و «أَمْسِ» لأن في هذه بناؤها على السكون هو الأصل، وعند السكاكي السكون نوعان: حسّي وعقلي.

« الحسي وهو مجامعته لسكون لآخر، ألا تراك كيف تحس في نحو: «اضرب اضرب»، إذا رمت الجمع بين الباء والضاد ساكنين بشيء من الكلفة، وربما تعذر أصلا على البعض». [88] و العقلي « وهو وروده وأنه شيء لا نوع له كما تعلم». [89] لأنه يتوقف على اعتبار واحد وهو جنسه، بخلاف الحركات على اعتبارين جنسها ونوعها.

الـخاتمة

بهذا المفهوم المنطقي يقيم السكاكي دعائم نظرية العامل في علم النحو العربي، ومستندا في كل ذلك على فكرة الغرض، كما بنى من قبل مفهومه لعلوم العربية على فكرة الاحتراز عن الخطأ. ومن خلال هذه الرؤية اتضح أن الفاعل والقابل والأثر عليها ينبني علم النحو ولا مجال لإنكار هذه النظرية بحجة أن الفاعل الحقيقي هو المتكلم. لأن هذا الأخير له الحرية المطلقة في اختيار موضوع حديثه، ولكن لتبليغه للآخر وحصول الـفـهـم لامـنـاص لـه مـن احترام هذه العوامل التي تفعل التميز بين السياقات والأساليب، لضمان وصول الرسالة. وما الحركات التي في أواخر الكلم إلاّ إمارات على جود الفاعل وعمله.

الهوامش:

1) ـ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات ، ص 129.

2) ـ المصدر السابق، ص130.

3) ـ منى إلياس، القياس في النحو، ص9.

4) ـ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 16.

5) ـ أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 63.

6) ـ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 14.

7) ـ المصدر السابق، ص 14.

8) ـ المصدر السابق، ص 23.

9) ـ المصدر نفسه، ص24.

10) ـ ابن جني، الخصائص، ج/1، ص249.

11) ـ سيبويه ، الكتاب، ج/1 ، ص 13.

12)ـ ابن جني، الخصائص، ج/1 ، ص 110.

13) ـ السكاكي، مفتاح العلوم، ص126.

14) ـ الشيخ خالد بن عبد الله، العوامل المئة في أصول علم العربية، ص 23 .

15) ـ السكاكي، مفتاح العلوم، ص 126.

16) ـ ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 77 .

17) ـ الشيخ خالد بن عبد الله، العوامل المئة في أصول علم العربية، ص 141.

18) ـ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 23.

19)ـ السكاكي، مفتاح العلوم ، ص 126.

20)ـ المصدر السابق، ص127.

21) ـ السكاكي، مفتاح العلوم، ص 126.

22)ـ فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي، ص 121.

23)ـ أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، ص 159.

24ـ السكاكي، مفتاح العلوم، ص 140.

25)ـ فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي، ص 122.

26)ـ هادي نهر، الأساس في فقه اللغة العربية، ص 240 .

27) ـ السكاكي، مفتاح العلوم، ص 164.

28)ـ المصدر السابق ، ـ ص 137.

29) ـ المصدر نفسه، ص136.

30) ـ المصدر نفسه، ص136.

31) ـ المصدرالسابق، ص126.

32) ـ المصدر نفسه، ص141.

33) ـ المصدر نفسه، ص141.

34) سورة البقرة، الآية18.

35) ـ السكاكي، مفتاح العلوم ، ص 241.

36)ـ المصدر نفسه، ص 215.

37) ـ المصدر نفسه، ص 216.

38) ـ المصدرالسابق، ص 141.

39)ـ المصدر نفسه، ص 142.

40) ـ المصدر نفسه، ص141.

41) ـ ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، ص164.

42) ـ السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 141.

43) ـ المصدر نفسه، ص 142.

44)ـ المصدر السابق، ص 150.

45) ـ إبراهيم عبادة ، الجملة العربية ـ دراسة لغوية ونحوية ـ ص42.

46)ـ السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 148.

47)ـ المصدر السابق، ص 154.

48)ـ سيبويه ، الكتاب، ج / 1 ، هامش ص297.

49)ـ السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 173.

50)ـ المصدر نفسه، ص 176.

51)ـ المصدر نفسه، ص 177.

52)ـ المصدر نفسه، ص 199.

53)ـ المصدر السابق، ص 197.

54)ـ المصدر نفسه، ص 197.

55)ـ المصدر نفسه ، ص198.

56)ـ المصدر نفسه، ص 199.

57)ـ سورة البلد ، الآيات 14، 15.

58)ـ السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 199.

59)ـ المصدر نفسه، ص 200 .

60)ـ صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي ، ص42.

61)ـ السكاكي، مفتاح العلوم ، ص 201.

62)ـ المصدر نفسه، ص 201.

63)ـ المصدر نفسه، ص 202.

64)ـ المصدر نفسه، ص 202.

65)ـ المصدر نفسه، ص211.

66)ـ المصدر نفسه، ص 213.

67)ـ المصدر نفسه، ص 214.

68)ـ سورة هود ، الآية 71.

69)ـ السكاكي ، مفتاح العلوم، ص 214.

70)ـ المصدر نفسه، ص 215.

71) ـ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 24.

72) ـ المصدر نفسه ، ص 24.

73) ـ السكاكي، مقتاح العلوم، ص 216.

74) ـ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن أبي الوفاء بن عُبيد الله الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج / 2 ، ص 81 .

75) ـ المصدر نفسه، ص 81.

76) ـ المصدر نفسه، ص 82.

77) ـ السكاكي، مفتاح العلوم، ص 216.

78) ـ أبو البقاء أيّوب بن موسى الحُسيني الكفوي ، الكليات، ص143.

79)ـ المصدر السابق ، ص 143.

80) ـ المصدر نفسه، ص143.

81)ـ هادي نهر ، الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها (الفصائل أو الأسر)، ص 117.

82) ـ المصدر السابق ، ص 117.

83)ـ سالم علوي ، وقائع لغوية وأنظار نحوية، ص 244.

84)ـ صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي، ص24.

85)ـ المصدر السابق، ص 42.

86)ـ صاحب أبو جناح ، دراسات في نظرية النحو العربي، ص 24.

87)ـ السهيلي، نتائج الفكر في النحو ، ص67.

88)ـ السكاكي مفتاح العلوم، ص 219.

89)ـ المصدر نفسه، ص 220.

المصادر والمراجع:

1) القرآن الكريم ، على رواية الإمام ورش ـ دار المصحف ـ شركة ومطبعة عبد الرحمن محمد، القاهرة ، 1383هـ/ 1964م.

2) أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، حققه وقدم له وفهرسه د/ عبد الحميد هنداوي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط/1 ، 1420هـ/2000م.

3) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف د/ إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط/1، 1418هـ/1998م.

4) أبو علي الفارسي، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت ، 1964م.

5) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

6) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2 ـ 1413هـ/1993م.

7) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو .

8) إبراهيم عبادة، الجملة العربية ـ دراسة لغوية ونحوية ـ

9) د/ أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.

10) سيبويه، الكتاب، ج/1، ت/ محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

11) سالم علوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 1421هـ/2000م.

12) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1412هـ/ 1992م.

13) الشيخ خالد الأزهري، شرح العوامل المائة للعلامة عبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف مصر، ط/1، 1983م.

14) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط/5 ، 1983م.

15) صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/1 ، 1419هـ/ 1998م.

16) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر ، دمشق، ط/1، 1424هـ/ 2003م.

17) منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط1، 1405هـ/1985م.

18) ميشال زكرياء ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1982م.

19) هادي نهر، الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها، ط/1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1423هـ/ 2002م.